



رداً على إهالة أركان الحزب على محكمة الجنائيات، صدر عن حزب حرّاس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

بينما المنظمات الفلسطينية تستقدم السلاح والرجال من سوريا إلى داخل المخيمات وخارجها، وتبني القواعد العسكرية في أكثر من منطقة ومكان، وتنتهك سيادة الدولة اللبنانية وتهدم كيانها، وترفض تسليم سلاحها متحدةً الشعب اللبناني والمجتمع الدولي.

وبينما المنظمات الأصولية تعرض عضلاتها في شوارع بيروت بمناسبة يوم القدس، وترفض على الإعتراف بالقرار ١٥٥٩ وتنفذ بنوده معرضة البلاد لشتي أنواع الأخطار الإقليمية والدولية.

في هذا الوقت لم تجد الحكومة اللبنانية سوى الاستقواء على حزب حرّاس الأرز عبر الإستمرار في إحتجاز أركانه الثلاثة وتحويلهم على محكمة الجنائيات بتهمة "التحريض على القتل".

لا داعي للتذكير بأن الكل، في لبنان والخارج، يعلم إن هذه التهمة ملفقة وباطلة، وإن إحتجاز أركان الحزب تم لأسباب محض سياسية، وإن المؤتمر الصحفي الذي عقدوه في ١٤ أيلول الماضي لم يأتي على ذكر كلمة واحدة تحض على العنف أو القتل.

لقد ارتكبت الحكومة ثلاثة أخطاء في هذه القضية دفعه واحدة:

الأولى، عندما إستهلت الاستقواء على الحزب فأساعت تقدير مكانه اللبناني والدولية.

الثانية، عندما إنهاك مبادىء حقوق الإنسان في مجال حرية الرأي والتعبير خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة حيث بات لبنان تحت الرعاية الدولية، وإداء الحكومة تحت الرقابة الدولية المشددة.

الثالثة، عندما أمرت بإعتقال أركان الحزب على خلفية سياسية مرتكبة بذلك جرم حجز حرية من دون مسوغ قانوني ثابت.

والخطأ الأكبر إنها إعتقدت إن هذه القضية ستمرّ مرور الكرام، وإننا سنقبل أن تكون كبس محرقة أو موضوع مقايضة، من دون أن تدرّي إنها فتحت على نفسها باباً لن يغلق بالسهولة التي تظن، وإننا سنلاحقها وسنقاومها أمام المراجع المختصة الدولية واللبنانية في الوقت والأسلوب المناسبين.

لبيك لبنان

أبو أرز  
في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٥